

الفصل 2 - إنتزعت كذلك جميع الحقوق المنقولة وغير المنقولة الموظفة أو التي قد توظف على القطع المذكورة.
الفصل 3 - هذا الإنتزاع متأكد.
الفصل 4 - وزراء الداخلية والفلاحة وأملاك الدولة والشؤون العقارية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 14 أوت 1995.

زين العابدين بن علي

وزارة الصحة العمومية

تسميات

بمقتضى قرار من وزير الصحة العمومية مؤرخ في 15 أوت 1995.

سمي أعضاء بمجلس إدارة مستشفى المنجي سليم بالمرسى :

- الدكتور لطفي الهنداوي، رئيسا للجنة الطبية، عوضا عن الدكتور بشير العربي.

- الدكتور محمد بن دريدي، رئيس قسم، عوضا عن الدكتور علي بالهاني

- الدكتور محمد فوزي قارة، رئيس قسم، عوضا عن الدكتورة بشيرة بن عمار

- الدكتور ليث الزكراوي، رئيس قسم، عوضا عن الدكتور لطفي الهنداوي

- الدكتور محمد الشاذلي ابن الخوجة، ممثلا عن الأطباء الأساتذة المحاضرين المبرزين وأطباء المستشفيات المباشرين بالمؤسسة، عوضا عن الدكتور إسكندر مراد

- الدكتور سالم كشيرة، ممثلا عن الأطباء المساعدين الإستشفائيين الجامعيين المباشرين بالمؤسسة، عوضا عن الدكتور محمد الصالح بن عمار

- الدكتور محمد مقطوف بكاي، ممثلا عن اعوان السلك شبه الطبي

- السيد محمد مقطوف بكاي، ممثلا عن اعوان السلك شبه الطبي

بمقتضى قرار من وزير الصحة العمومية مؤرخ في 15 أوت 1995.

سمي السيد محمد بن علي قرصان، عضوا ممثلا لبلدية المنستير بمجلس إدارة مستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير، عوضا عن السيد محمد محسن القطاري.

قائمة الاعوان الذين ستقع ترقيتهم

الى رتبة كاتب تصرف للصحة العمومية

بعنوان سنة 1992

(1) الناصر غصيب

(2) لطيفة الهاشمي.

وزارة التعليم العالي

قرار من وزير التعليم العالي مؤرخ في 15 أوت 1995 يتعلق بضبط المقدار التكميلي الشهري لمنحة التعاون المسندة الى الطلبة التونسيين بتركيا.

إن وزير التعليم العالي،

بعد الإطلاع على القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 28 جويلية 1989 والمتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي والمنقح بالقانون عدد 122 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1993.

وعلى الأمر عدد 688 لسنة 1986 المؤرخ في 10 جويلية 1986 والمتعلق بالمنح القومية والقروض الجامعية لفائدة طلبة وتلاميذ التعليم العالي كما وقع

تنقيحه بالأمر عدد 219 لسنة 1990 المؤرخ في 20 جانفي 1990 والأمر عدد 464 لسنة 1995 المؤرخ في 25 مارس 1995.

وعلى القرار المؤرخ في 28 جويلية 1986 والمتعلق بضبط تراتيب إسناد المنح القومية للدراسات العليا والقروض الجامعية، كما وقع تنقيحه بالقرار المؤرخ في 29 مارس 1995.

قصر ما يأتي :

الفصل الأول - ضبط المقدار التكميلي الشهري لمنحة التعاون المسندة الى الطلبة التونسيين المزاولين للدراسات العليا بالمراحل الأولى والثانية والثالثة بتركيا بما يعادل بالدينار التونسي مائة وخمسة عشر (115) دولارا أمريكيا.

يصرف هذا المقدار التكميلي لمدة عشرة (10) أشهر.

الفصل 2 - يتمتع الطلبة المذكورون بالفصل الأول من هذا القرار بمجانبة التنقل ذهابا وإيابا بين تونس ومكان الدراسة مرة كل سنتين.

الفصل 3 - يجري العمل بهذا القرار بداية من أول أكتوبر 1994.

تونس في 15 أوت 1995.

وزير التعليم العالي
الدالي الجازي

إطلع عليه
الوزير الأول
حامد القروي

وزارة التجهيز والإسكان

تسميات

بمقتضى قرار من وزير التجهيز والإسكان مؤرخ في 15 أوت 1995.

تضم لجنة المصادقة على المراقبين الفنيين في ميدان البناء الأعضاء الآتي ذكرهم :

- السيد محمد نجيب العبيدي : ممثلا عن الوزارة الأولى، عضو

- السيد محمد نجيب قويدر : ممثلا عن وزارة الداخلية، عضو

- السيد أحمد السعداوي : ممثلا عن وزارة التجهيز والإسكان، عضو

- السيدة لمياء بن محمود حرم بن أحمد : ممثلة عن وزارة المالية، عضو

- السيد خليل بوسنيينة : ممثلا عن وزارة الصناعة، عضو

- السيد منذر الخميري : ممثلا عن وزارة الفلاحة، عضو

- السيد محسن كاهية : ممثلا عن الجامعة التونسية لشركات التأمين، عضو

- السيد عمر بن عمر : ممثلا عن الجامعة القومية لمقاولي البناء والأشغال العمومية، عضو

- السيد حسونة عبد الملك : ممثلا عن عمادة المهندسين للبلاد التونسية، عضو

- السيد توفيق العرش : ممثلا عن عمادة المهندسين المعماريين للبلاد التونسية، عضو

- السيد عبد الحميد ساسي : ممثلا عن المراقبين الفنيين، عضو.

تدوم مدة نيابة الأعضاء المذكورين أعلاه ثلاث سنوات، وتجدد بنفس الصيغ والشروط.

وزارة الفلاحة

قرار من وزير الفلاحة مؤرخ في 15 أوت 1995 يتعلق بفتح مناظرة حسب الملفات للدخول الى مرحلة للتكوين المستمر للإرتقاء الى رتبة مهندس أشغال بالمدرسة العليا لمهندسي التجهيز الريفي بمجاز الباب.

إن وزير الفلاحة،

بعد الإطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية،